مطالبات بوضع برنامج عاجل لمساعدة اليمن وإيجاد خطة استراتيجيه طارئة للشراكة مع مجتمع المانحين

أكد اقتصاديون أن اليمن تحتاج لمساعدات عاجلة واتخاذ إجراءات سريعة لوقف التدهور الحاد في النمو الاقتصادي، والحد من معدلات التضخم وتراجع سعر العملة الوطنية.

ودعوا لوضع خطة استراتيجية طارئة لبناء شراكة وثيقة بين اليمن ومجتمع المانحين للاستفادة من قروض الدول المانحة لتعزيز عملية التنمية في القطاعات الواعدة، وطبقاً لخبراء فإن هناك أهمية لإعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح المشروعات المحفزة للتنمية مثل الطرقات، والمواصلات، والاتصالات، والكهرباء والمياه.

وشددوا على أهمية تعاون المانحين في إيجاد برنامج لتنسيق السياستين المالية والنقدية وبما ينسجم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية على المدى الطويل، وخصوصا تحقيق التكامل بين السياستين بما يحد من ارتفاع الأسعار المحلية والمحافظة على استقرار سعر الصرف وبالشكل الذي يحفز الصادرات غير النفطية.

تحقيق/ محمد راجح

● مرت اليمن بعام صعب تنوعت وتعددت فيه جميع أنواع وأشكال المعاناة الاقتصادية والمعيشية والتنموية التي انعكست بشكل سلبي وخطير على الحياة العامة للمواطنين وتفاقم ظاهرة البطالة والفقر ومشاكل عميقة في النمو الاقتصادي والقطاعات الخدمية المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين كالكهرباء والمياه والتضخم وارتفاع الأسعار وأزمة المشتقات النفطية.

وطبقاً لخبراء فإن الوقت قد حان ليقوم المجتمع الدولي بمسئولياته تجاه اليمن وإيجاد خطة دعم سريعة وعاجلة لتلافي الآثار الخطيرة للأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلد.

عانت اليمن بشكل كبير خلال السنوات الماضية في بناء جسور شراكة حقيقية مع مجتمع المانحين وخلق شراكة فاعلة تنعكس بشكل إيجابي على الحياة الاقتصاديه والتنموية في البلاد بالإضافة إلى عدم جدية بعض الدول المانحة في مساعدة اليمن مالياً وفنياً ولوجستياً لتجاوز التحديات التي تعاني منها والمتمثلة بالفقر والبطالة.

ويرى خبراء أن الوقت قد حان للدول المانحة والدول الصديقة والشقيقة لمساعدة اليمن ووضع الدعم الاقتصادي في طليعة الشراكة بين الجانبين وتجاوز العراقيل والصعوبات التي رافقت الاداء بين الطرفين خلال السنوات الماضية .

صعوبات

خلال العامين ٢٠١٠م و٢٠١١ م دخلت تمويلات المانحين التي أقرها مؤتمر لندن في العام ٢٠٠٦م، مرحلة صعبة بسبب التعثر الكبير في عملية استغلالها واستخدامها وما زالت منذ إقرارها من العام ٢٠٠٦م "محلك سر" وتركز التوجهات الحكومية منذ تلك الفترة على برامج التخصيصات التي كانت من المفترض أن تنتهي في العام ٢٠٠٨م.

ويمثل انخفاض الطاقة الاستيعابية من القروض والمنح الخارجية أبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجه الاقتصاد الوطني، ويرى خبراء اقتصاد أن هذه الوضعية أدت إلى اتساع الفجوة بين الموارد المالية المتاحة ومتطلبات التنمية من مشروعات استثمارية وتنموية وغيرها.

ويؤكد ياسين الفتاحي مختص في التمويلات التنموية ويقوم بإعداد دراسة دكتوراه حول علاقة اليمن بالمانحين ومستوى الدعم الخارجي لليمن وإهميته عن أهم المشاكل والأسباب التي تعيق الاستفادة من التمويلات الخارجية والقروض والمساعدات وأهمها عدم الإعداد الجيد لدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والفنية للمشروعات، وكذا عدم توفر الأراضي المخصصة لها بالإضافة إلى تأخر المصادقة على اتفاقية القروض وطول الدورة التي تأخذها تلك العملية في مختلف المستويات الحكومية إلى جانب القصور في تسديد الحكومة لحصتها في تكلفة المشاريع.

ويشير إلى مسئولية الدول المانحة خلال الفترة القادمة تجاه اليمن وإعداد خطة استراتيجية سريعة وعاجلة لدعم اليمن ومساعدته على تجاوز الصعوبات التي رافقت عملية استيعاب التمويلات خلال الفترة الماضية وإيجاد برامج فاعلة لخلق بيئة مواتية للاعمال والاستثمار وكذا ضرورة قيام دول الخليج بواجبها تجاه اليمن في حشد التمويلات ورؤوس الأموال للاستثمار في اليمن.

ويقول : لم يقتصر انخفاض الطاقة الاستيعابية للقروض والمنح الخارجية على التعهدات الخاصة بمؤتمر لندن للمانحين خلال الأعوام الماضية وإنما امتدت لتشمل كافة تدفقات التمويل الأجنبي بما في ذلك حقيبة المشروعات أهمها البطء في عملية السحب بحوالي خمسة مشاريع استراتيجية وتصنيفها في الوضع الخطر بالإضافة إلى وجود مشاكل في مشاريع أخرى والتي اعتبر فيها الأداء بغير المرض ولهذا هناك ضرورة لتدخل واسع النطاق من قبل الدول المانحة لمعالجة هذه الصعوبات وتسخير خبراتها العملية والتقنية في هذا الخصوص.

ضرورات

ويرى الدكتور مصطفى حميد خبير اقتصادي وأستاذ إدارة الأعمال بجامعة صنعاء- أن قطاعي الزراعة والأسماك وكذا المعادن تعد من أكثر القطاعات قابلية لاستيعاب التمويلات الخارجية من ناحية وفائدتها التنموية من ناحية أخرى نظراً لما تتمتع به اليمن من ثروات وخيرات هائلة في هذه القطاعات.

ويشير إلى حاجة هذه القطاعات لضخ أموال استثمارية وتمويلية ضخمة للنهوض بأدائها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي المتدني للغاية وعدم جدوى الجهود والإجراءات المتخذة لرفع هذه النسبة من المساهمة خلال الفترة الماضية.

يضيف د.حميد أن عملية البطء الحاصلة، الجزء الأكبر منها يعود إلى الفشل في إعداد الدراسات الفنية وكذا فشل وزارات الكهرباء والمياه والنقل والتعليم الفني في إنشاء وحدات تنفيذية، كما هو مقرر تنفيذاً لتوصيات ومخرجات مؤتمر لندن للمانحين.

ويلفت إلى عجز هذه الجهات عن توفير الكادر البشري المؤهل القادر على إدارة هذه الوحدات وتشكيل فرق فنية متخصصة لإنشائها وتقييم مدى توافقها مع أسس ومعايير وقواعد الإنشاء والبرنامج الزمني المحدد للتنفيذ وكذا إعداد الآليات المناسبة التي تحدد الإجراءات التي يتم على ضوئها تخصيص المنح والقروض المقدمة لليمن، كما تتحمل وزارة التخطيط الجزء الأكبر من الإشكالية في هذا الجانب باعتبارها الوزارة المخصصة والمعنية بإدارة القروض والتمويلات الخارجية.

وتتعدد التحديات والمعوقات المتعلقة بشكل رئيسي بنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة والمرتبطة بصورة مباشرة بالاقتصاد الوطني.

ويأتي في طليعة هذه التحديات موضوع استدامة المالية العامة للدولة ومدى قدرة الموارد المتاحة للمالية العامة للدولة على توفير تدفقات مالية بالحجم الملائم وفي التوقيت المناسب لتمويل الإنفاق العام وبصورة مستمرة بما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ويحقق أهدافها.

تحديات

تعاني اليمن العديد من التحديات والمشاكل الاقتصادية التي تحتاج لدعم ومساندة الدول المانحة وشركاء التنمية خلال الفترة ألراهنه.حيث أن هناك عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات والذي يتطلب التغلب على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد، وتشجيع الصادرات غير النفطية، وتقليص مستويات التضخم، وبالتزامن مع الحد من العوامل الطاردة للاستثمار.

كما أن عدم وجود علاقة بين قطاعات الإنتاج: الزراعة والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والبناء والتشييد بالنمو الاقتصادي، مما يفسر عدم فاعلية السياسة المالية في تحفيز عناصر الإنتاج ورفع معدلات النمو. يجب إعادة النظر بأهداف السياسة المالية المتبعة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، بحيث تهدف إلى معالجة الاختلال القائم في الاقتصاد اليمني. وذلك بتحفيز القطاعات الواعدة (الزراعة والصناعة والثروة السمكية) وبما يحقق تنوع الإنتاج، والقدرة على منافسة السلع الأجنبية باعتبار أن ذلك الاختلال يعد مصدر الاختلال في الموازنة العامة.

بالإضافه إلى اختلال هيكل الإنتاج في الاقتصاد الوطني أدى إلى تفاقم التضخم، وتراجع معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة. وانعكس ذلك على أداء الموازنة العامة.

الدعوة الى توسيع أنشطة القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في التنمية

■ ،،خاص/الثورة

دعا تقرير رسمي القطاع الخاص الى توسيع أنشطته في كل أوجه وقطاعات الاقتصاد الوطني وذلك من أجل تعزيز مساهمته في التنمية والتشغيل .

وأوصى الحكومة بازالة التحديات والعوائق التي يواجهها نشاطه مثل عدم اكتمال البنية الأساسية وعدم توفر عناصر البيئة الاستثمارية الملائمة فضلاً عن الاختلالات الإدارية والقضائية والأمنية وعدم مرونة نظام التعليم وسوق العمل على نحو يستجيب لاتجاهات الطلب في سوق العمل المحلي والأسواق المجاورة ويلبي احتياجات القطاع الخاص.

وقدر التقرير إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ما بين ٧٥ و٨٠٪، ويعتبر المشغل الأكبر للأيدي العاملة حيث يستوعب حوالي ٨١٪ من إجمالي العمالة اليمنية مقابل ١٩٪ للقطاع الحكومي ما يؤكد أن القطاع الخاص يقع في صميم عملية التنمية.

وأضاف: يسيطر القطاع الخاص على عدد من الأنشطة الاقتصادية من أبرزها قطاع الزراعة الذي يقوم بتشغيل نحو ٥٣٪ من إجمالي القوى وإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٤,٣٪، كما أن النسبة العظمى من المنشآت الصناعية تتركز في القطاع الخاص اليمني إذ بلغت حوالي ٩٥٪ من إجمالي المنشآت. وإذا ما استبعدنا منشآت المياه والكهرباء فإن التوزيع النسبي لمنشآت القطاع الخاص ستزداد إلى ٩٨,٦٪ وعند إضافة القطاع الخاص الأجنبي فإن النسبة ستصل إلى ٩٩٪، كما يهيمن القطاع الخاص على النشاط التجاري وخاصة بعد تحرير التجارة وتقليص دور الدولة في النشاط التجاري حيث يسهم هذا القطاع بنحو ١٣,٧٪ من (GDP) ويستوعب ٥٠٤ آلاف مشتغل.

وقد تزايد الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص في عهد الوحدة اليمنية وبالذات منذ تبني بلادنا برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٥م، بالاتفاق مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين والذي أعاد رسم حدود الوظيفة الاقتصادية للدولة وأفسح المجال واسعاً للقطاع الخاص والفعاليات الفردية استهدفت أن تصبح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية برمتها مسؤولية القطاع الخاص.

ووفقاً لتقارير حكومية فقد أصبح القطاع الخاص يشارك في كافة الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية بل إن نشاطه امتد إلى دخول المجالات التي كانت حكراً على الدولة والقطاع العام كالاستثمار في مجال التعليم والصحة والبنية الأساسية ومجال الخدمات العامة.

تقرير حكومي يوصي بتوجيه صناديق وآليات شبكة الأمان الاجتماعي نحو تعزيز قاعدة الاستثمار الصغيرة

■ ،،خاص/الثورة

أوصى تقرير حكومي بتوجيه صناديق وآليات شبكة الأمان الاجتماعي نحو تعزيز قاعدة الاستثمار الصغيرة ودعم برامج المجتمع المحلي وبرامج التنمية الريفية المدرة للدخل ، وكذا دمج القطاع غير المنظم في الاقتصاد من خلال تشجيع قيام تعاونيات صغار المنتجين ، وتقديم التسهيلات وخدمات لتطوير أنشطة هذا القطاع وخاصة للمرأة .

وأكد على أهمية تنفيذ عدد من السياسات في جانب الطلب لمعالجة البطالة من أهمها توفير مناخ استثمار ونمو اقتصادي يشجع قيام الشركات والمؤسسات الكبرى والصغيرة .

وشددت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تقرير سابق على تمكين خريجي الجامعات والمعاهد وذوي المهارات والمهن من بدء مشاريع لهم وخلق فرص عمل من خلال تشجيع سياسات الإقراض للأفراد والمنشآت الصغيرة وخاصة تعاونيات صغار المنتجين .

وأوصت بإحلال العمالة اليمنية محل العمالة الوافدة من خلال تطبيق قانون العمل فيما يتعلق بالإحلال وتوظيف العمالة الوافدة ، وقصر الاستخدام على التخصصات النادرة .

وفيما يتعلق بالسياسات في جانب العرض أكدت الدراسة على أهمية تفعيل استراتيجية وسياسات مكافحة الأمية وتعليم الكبار ، واتخاذ تدابير للحيلولة دون تسرب الأطفال والمراهقين من المدارس سعيا إلى خفض أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل من ذوي المهارات المتدنية.

ولفتت إلى ضرورة ربط التعليم بالإنتاج وتطوير فكرة المدرسة الشاملة في ضوء احتياجات التنمية ومتطلبات السوق ، وتوسيع الطاقات الاستيعابية لمعاهد التدريب المهني (بعد مرحلة التعليم الأساسي) ومعاهد التعليم الفني (بعد مرحلة التعليم الثانوي) وكليات المجتمع ، وكليات التقنيات المتعددة ، وتطوير المناهج وتوفير المستلزمات ووسائل التدريس والتدريب .

كما أكدت على تحديث أنظمة التعليم الجامعي واستحداث تخصصات مناسبة ووقف توسع التخصصات النظرية والاجتماعية ، وتشجيع هجرة العمالة اليمنية إلى الأسواق المجاورة من خلال السعي مع دول الجوار لتسهيل استيعاب قدر من العمالة اليمنية المؤهلة والمدربة ، وإنشاء مراكز متخصصة لتدريب المهاجرين على المهن والمهارات المطلوبة في الأسواق الخارجية .

تزداد ضراوة في فصل الشتاء

استخدام المبيدات في زراعة القات ينطوي على مخاطر صحية مباشرة

■ ،،تقرير/ حمدي دوبلة

● مع حلول فصل الشتاء تحل على الناس صنوف من الامراض الناجمة عن برودة الطقس غير أن الكثيرين ربما يجهلون المخاطر الصحية الكبيرة التي تنجم عن المبيدات التي يدأب معظم المزارعين على رشها على أشجار القات حيث قد يدفع من يتناول هذه السموم حياته مباشرة ناهيك عن الآثار طويلة المدى.

شر لابد منه

● المزارعون وخاصة أصحاب الاراضي المخصصة لزراعة أشجار القات في المناطق الباردة يدركون فداحة ما يقدمون عليه حين يعمدون إلى أقوى المبيدات الزراعية لكنهم يؤكدون بأنهم يجدون أنفسهم مجبرين على ذلك فالبرد القارس يجعل من نمو النبات وتحديدا نبتة القات امرا صعب المنال في مثل هذا الوقت من السنة فيضطرون إلى المبيدات للتسريع بالنمو واستثمار غلاء الأسعار للحاق بالسوق والاستفادة قدر المستطاع مع عملهم بالشر والسوء اللذاين قد يلحقان «بالمخزن» جراء ذلك لكنه يبقى الشر الذي لا بد منه.

هذا العلم يصل بالطبع إلى كل العاملين في مجال زراعة القات والاتجار فيه وحتى إلى من يتناولونه لكن معظمهم يغض الطرف عن المسألة ويعتبرها ضرورة ملحة اقتضتها طبيعة المناخات القارسة.

ويقول أمير الغمش وهو بائع قات في سوق نقم بأنه يحرص دائما على ابلاغ زبائنه بأن يحرصوا على غسل القات جيدا قبل تناوله مع استحسان إضافة «الملح» إلى الماء أثناء عملية الغسل للحد من إثار هذه المبيدات التي تزداد خطورتها أثناء الشتاء على وجه التحديد.

عملية دائمة

● هناك من يؤكد من المزارعين بأن استخدام المبيدات الخطرة في الزراعة للقات وغيره من المزروعات لا يتوقف عند فصل الشتاء وإنما طيلة أيام العام غير أن الكميات خلال الشتاء تزداد بصورة كبيرة وهو ما يجعل نسبة الخطر بإصابة «المخزنين» مرتفعة جدا.

ويشير مختصون في وزارة الزراعة والري إلى أن هناك اجراءات وضوابط في عملية استخدام المبيدات إلا أن هذه التعليمات والاجراءات عادة ما يتم اختراقها من قبل المزارعين.

ولا شك في أن مخاطر واضرار القات لا تتوقف عند المبيدات فمخاطره الاجتماعية وآثاره الصحية والاقتصادية تكاد لا تحصى غير أن الاضرار الصحية المباشرة تزداد ضراوة في مواسم الشتاء .

ويقول مبارك السفياني وهو من أبناء صعدة المقيمين في العاصمة بأنه كثيرا ما تناهى إلى اسماعه أنباء وروايات عن أناس قضوا بصورة مفاجئة وعقب جلسات القات مباشرة، ويعيد السفياني هذا الموت الفجائي إلى تناولهم لشجيرات قات مسمومة بمبيدات فتاكة .

التقليل من الخطر

● هذه الحوادث لم تردع كثيراً من متناولي القات الذين لا يزالون يقللون من أهمية ما يقال عن خطر تناول القات المشبع بالسموم الفتاكة، ويقول على الصرابي وهو من أبناء مديرية ازال بأمانة العاصمة أنه يرى في كل ما يقال عن مخاطر القات الذي استخدمت في زراعته المبيدات مجرد مبالغات وتهويلات تجافي العقل والمنطق وأن التجارب الواقعية تشير إلى أن تلك المخاطر المتعلقة بالقات تظل في حدودها الدنيا ولا ترقى إلى الخطر الذي قد يتهدد حياة الإنسان، وينصح الصرابي متناولي القات بالعمل بالأسباب وأخذ الحيطة والحذر من خلال غسل القات جيدا للحد من أية مخاطر محتملة.

وبصرف النظر عن الرؤى المتباينة حول مدى خطورة المبيدات السامة في زراعة القات فإن الحقيقة القائمة تبقى ناصعة وأمام الجميع وهي أن تناول شجيرات القات المسمومة خطر داهم قد يقضي على الإنسان مباشرة خاصة إذا علمنا بأن هناك من المزارعين من يضيف المبيدات إلى شجيرات القات بعد عملية القطف وقبيل المجيء به إلى الأسواق لعرضه للبيع وتقديمه للمستهلك وهي كما يقول العارفون بأمور الزراعة من أخطر أنواع المبيدات التي تتم لشجرة القات إذ يحرص البعض على هذه العملية حتى يضيفوا على الشجيرات لمعانا وبريقا تستهوي المشتري الذي قد يجد نفسه ومن حيث لا يدري ضحية لنزوة من نزوات النفس المستسلمة لأهوائها.

برامج توعوية قاصرة

● ولعل من نافلة القول الحديث عن البرامج التوعوية القاصرة التي لا تزال غير مكترثة بمثل هذه القضايا المجتمعية الخطيرة الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أهمية دور وسائل الإعلام بمختلف قنواتها في تبصير الناس وتوعيتهم بمثل هذه الأمور كما لا بد أن تضطلع جمعية حماية المستهلك بدورها الفاعل في هذا الجانب.